الأمم المتحدة

A/76/760/Add.13

الجمعية العامة

Distr.: General
22 April 2022
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 164 من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 والميزانية المقترحة للبعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتماد المخصّص للفترة 2021/2020	400 524 57 دولار
نفقات الفترة 2021/2020	800 239 56 دولار
الرصيد الحر للفترة 2021/2020	900 284 1 دولار
الاعتماد المخصّص للفترة 2022/2021	800 537 56 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2022/2021[أ]	000 450 56 دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2022/2021[أ]	800 87 دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2023/2022	200 039 61 دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة 2023/2022	(500 446 دولار)
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة 2023/2022	700 592 60 دولار

(أ) التقديرات في 31 آذار/مارس 2022.

290422 280422 22-06051 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - خلال نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (انظر A/76/529 و A/76/692 (نسخة أولية))، اجتمعت عبر الإنترنت بممثلين عن الأمين العام قدَّموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في 25 آذار/مارس 2022. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/76/760)، وعلى تلك المتعلقة باستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/76/735).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

2 - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها 294/74 ومقررها 571/74 مبلغاً إجماليه 400 524 57 دولار (صافيه 800 996 54 دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغاً إجماليه 800 239 56 دولار (صافيه 300 585 53 دولار)، وهو ما يمثل تنفيذاً للميزانية بمعدل 97,8 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، الذي بلغ إجماليه 600 284 1 دولار، بالقيمة الإجمالية، 2,2 في المائة من المستوى الإجمالي للموارد التي اعتُمدت للفترة المالية.

3 - ويعكس الرصيد الحر البالغ 600 284 1 دولار من المستوى الإجمالي للموارد المعتمدة للفترة 2021/2020 انخفاض النفقات عما كان مدرجاً في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (800 867 1 دولار، أو 6,5 في المائة)، تقابله جزئياً زيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين (600 046 1 دولار، أو 5,0 في المائة). وترد في الفرع الثالث-باء من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة 2021/2020 (A/76/529) معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد (700 047 1 دولار، أو 1,8 في المائة) من المجموعة الثالثة إلى المجموعة الثانية. ويرد تحليل مفصَّل للفروق في الفرع الرابع من التقرير.

4 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الالتزامات غير المصفاة بلغت 200 734 7 دولار في 30 حزيران/يونيه 2021، مقارنة بمبلغ 800 811 6 دولار في 30 حزيران/يونيه 2020. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مستوى الالتزامات غير المصفاة قد زاد بمقدار 400 922 دولار، أو 13,5 في المائة، للفترة 2021/2020، مقارنة بالفترة المالية 2020/2019.**

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

5 - في ما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت 990 834 43 دولار في 31 آذار/مارس 2022. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، من المتوقع أن يبلغ مجموع النفقات 000 450 56 دولار، مقابل نقص متوقع في الإنفاق قدره 800 87 دولار، أو بنسبة 0,2 في المائة.

6 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه قد جرت، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، تسوية المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات حتى أيلول/سبتمبر 2021، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره 000 57 دولار. وتم التصديق على تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وسُددت حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدَّد قدره 000 104 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي ما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، وحتى 31 كانون الثاني/يناير 2022، سُدِّد مبلغ قدره 000 80 دولار لتسوية مطالبتين منذ إنشاء البعثة، ولا توجد أي مطالبات قيد التسوية.

7 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن مجموع المبالغ التي قُسِّمت على الدول الأعضاء كاشتراكات مقررة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد بلغ، في 23 شباط/فبراير 2022، ما قدره 000 854 476 1 دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه 000 090 417 1 دولار، ويتبقى بذلك رصيد غير مسدَّد قدره 000 765 59 دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الموارد النقدية المتاحة للبعثة، في 21 شباط/فبراير 2022، تبلغ ما قدره 000 006 14 دولار، تشمل قروضاً بمبلغ 15 مليون دولار من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهي موارد غير كافية لتغطية الاحتياطي النقدي التشغيلي اللازم لمدة ثلاثة أشهر وقدره 000 987 13 دولار (باستثناء المبالغ المخصصة لتسديد تكاليف البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة).

الاشتراكات المقررة غير المسددة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018	*في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019*	*في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2020*	*في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*	*في 9 آذار/مارس 2022*
44,8	70,0	60,3	41,8	57,3

8 - ولدى الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات مستكملة عن الوضع النقدي (15,8 مليون دولار في 7 آذار/مارس 2022) وحالة الاشتراكات المقررة غير المسددة للبعثة (انظر الجدول أعلاه). **ويساور اللجنة الاستشارية قلق متزايد من استمرار تدهور الوضع النقدي للبعثة، لأن الاشتراكات غير المسددة البالغة 57,3 مليون دولار تفوق الاعتمادات الموافق عليها للفترة 2022/2021 والبالغة 56,5 مليون دولار. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة قد حثت مراراً جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (A/75/822/Add.5، الفقرة 9).**

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

9 - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بموجب قراره 690 (1991) وكان أحدث تمديد لها، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022، في القرار 2602 (2021). ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة 2023/2022 في الفرع أولا-باء من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للبعثة لهذه الفترة (A/76/692).

باء - الاحتياجات من الموارد

10 - يعكس مجموع الاحتياجات من الموارد المطلوبة للفترة 2023/2022، البالغ 200 039 61 دولار، زيادة قدرها 400 501 4 دولار، أو نسبة 8,0 في المائة، مقارنة بالاعتمادات البالغة 800 537 56 دولار الموافق عليها للفترة 2022/2021 (انظر الجدول أدناه).

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات (2021/2020)	النفقات (2021/2020)	المخصصات (2022/2021)	النفقات في 31 آذار/مارس 2022	تقديرات التكاليف (2023/2022)	الفرق	
						المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	7 664,5	7 201,1	7 703,9	5 915,0	8 158,1	454,2	5,9
الموظفون المدنيون	21 011,4	22 058,0	22 178,1	17 471,2	24 545,7	2 367,6	10,7
التكاليف التشغيلية	28 848,5	26 980,7	26 655,8	20 448,7	28 335,4	1 679,6	6,3
إجمالي الاحتياجات	**57 524,4**	**56 239,8**	**56 537,8**	**43 834,9**	**61 039,2**	**4 501,4**	**8,0**

ملاحظة: ترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في البابين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/76/692).

11 - تعزى الزيادة في المقام الأول إلى زيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين الدوليين (900 416 1 دولار) والموظفين الوطنيين (400 720 دولار) (انظر الفقرة 14 أدناه)، والمرافق والبنى التحتية (500 798 دولار) (انظر الفقرة 26 (ب) أدناه)، والعمليات الجوية (100 837 دولار).

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المأذون بها للفترة 2022/2021[أ]	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022	الفرق
المراقبون العسكريون	218	218	–
أفراد الوحدات العسكرية	27	27	–
شرطة الأمم المتحدة	12	12	–

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

12 - تعكس الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2023/2022 زيادة قدرها 200 454 دولار، أو 5,9 في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة 2022/2021. وتعزى الزيادة المقترحة أساساً إلى ارتفاع تكلفة بدل الإقامة المقرر للبعثة تحت بند المراقبين العسكريين (400 701 دولار)، يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند حصص الإعاشة للمراقبين العسكريين (600 189 دولار) والوحدات العسكرية (200 88 دولار) بسبب انخفاض قيمة اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة (A/76/692، الفقرات 69-71). وتناقش اللجنة الاستشارية بمزيد من التفصيل الزيادة في معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760).

13 - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.**

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	*الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021*	*الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022*	*الفرق*
الوظائف			
الموظفون الدوليون	82	85	3
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	2	2	–
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	161	161	–
متطوعو الأمم المتحدة	18	18	–
الأفراد المقدَّمون من الحكومات	10	10	–
المجموع	**273**	**276**	**3**

14 - تعكس الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة 2023/2022 زيادة قدرها 600 367 2 دولار، أو 10,7 في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة 2023/2022، وتعزى الزيادة أساساً إلى ما يلي: (أ) زيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين الدوليين (900 416 1 دولار)، بسبب تطبيق معدلات أعلى على أساس جداول المرتبات المنقحة في 1 كانون الثاني/يناير 2022، واقتراح إنشاء وظيفتين دوليتين جديدتين (وظيفة واحدة برتبة ف-4 ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، انظر الفقرتين 16 و 17 أدناه، و A/76/692، الفقرتان 49 و 50)؛ (ب) وزيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين الوطنيين (400 720 دولار)، مما يعكس تطبيق درجة أعلى عند حساب مرتبات الموظفين من فئة الخدمات العامة، وتطبيق جدول مرتبات منقح في مركز العمل بالعيون، وتعزيز قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل الدرهم المغربي (A/76/692، الفقرة 74).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

15 - يقترح الأمين العام ما مجموعه 276 وظيفة مدنية ثابتة ومؤقتة للفترة 2023/2022، تبيِّن ما يلي: (أ) إنشاء وظيفة ثابتة واحدة جديدة من الفئة الفنية (1 ف-4 لطبيب؛ انظر الفقرتين 16 و 17 أدناه)؛ (ب) وإنشاء وظيفة فنية واحدة جديدة مؤقتة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (وظيفة واحدة لموظف لإدارة البرامج برتبة ف-4؛ انظر الفقرتين 18 و 19 أدناه)؛ (ج) وإنشاء وظيفة ثابتة جديدة من فئة الخدمة الميدانية (مساعد للعمليات الجوية؛ انظر A/76/692، الفقرتان 49 و 50)؛ (د) وإلغاء وظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة (مساعد لشؤون المحطات الجوية) وإنشاء وظيفة مؤقتة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة (محلِّل بيانات) (المرجع نفسه، الفقرتان 49 و 52)؛ (هـ) وإعادة ندب وظيفة ثابتة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة داخل مكتب الممثل الخاص للأمين العام (المرجع نفسه، الفقرتان 42 و 43).

16 - وفي ما يتعلق باقتراح إنشاء وظيفة طبيب (ف-4) (المرجع نفسه، الفقرة 48)، يشير الأمين العام إلى أن شاغل الوظيفة سيكون مسؤولا عما يلي: التركيز على عمليات المتابعة المتعلقة بتقديم الخدمات

الطبية؛ والتعاون والتنسيق مع مقر الأمم المتحدة بشأن السلامة المهنية والإجلاء الطبي وإجلاء المصابين والتخطيط لمواجهة الطوارئ؛ ومتابعة المرضى مع الأطباء المعالجين؛ والتعامل مع جميع الجوانب الطبية المتعلقة بالموظفين المدنيين، لا سيما أثناء تناوب الموظفين الطبيين العسكريين. ويشار أيضاً إلى أن اقتراح إنشاء الوظيفة يأتي عملا بتوصيات تقييم المخاطر المهنية الذي أجراه مقر الأمم المتحدة. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بموجز لنتائج وتوصيات التقييم المهني الذي أجري في عام 2017، وأُبلغت أنه في حين أن جوانب التقييم لا تزال صالحة، ينبغي تحديث النتائج العامة لأن الحالة على أرض الواقع قد تغيَّرت بشكل جوهري على الصعيدين التشغيلي والسياسي منذ عام 2017.

17 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الوحدة الطبية بالبعثة تتألف من 20 فرداً من أفراد الوحدات العسكرية وأن الاحتياجات الإضافية للخدمات التعاقدية الفردية قد أُدرجت في ميزانية الفترة 2023/2022 بهدف تقديم الدعم (ممرض ومساعد طبي و 3 سائقي سيارات إسعاف) للوحدة أثناء نشر الموظفين الطبيين في مواقع الأفرقة (المرجع نفسه، الفقرتان 15 و 85). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوحدة الطبية تتعهد عيادة في العيون ولديها قدرات محدودة، بسبب نقل الموظفين إلى مواقع الأفرقة، وفقاً للتقييم المهني لعام 2017. وازدادت الفعالية التشغيلية للوحدة تعثراً بسبب تناوب المسؤول الطبي للقوة وكبير الأطباء العسكريين في نفس الشهر من كل عام، مما يشكل تحدياً يعيق استمرارية أداء المهام والرقابة عند تقديم الخدمات. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن الموظف الطبي الحالي للقوة لديه مؤهلات عسكرية لكنه لا يمتلك الخبرة الكافية لإسداء المشورة لقيادة البعثة بشأن مسائل السياسات العامة أو لمعالجة المسائل الإدارية والمتعلقة بالرعاية في البعثة في مركز عمل يسمح باصطحاب الأسرة. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية قدرات الخدمات الطبية الموجودة داخل البعثة، بما في ذلك في إطار الخدمات التعاقدية الفردية، وترى أن المهام المقترحة يمكن أن يقوم بها موظف برتبة ف-3. لذلك، وبينما توصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة طبيب (ف-4)، فإنها توصي بإنشاء وظيفة واحدة لطبيب (ف-3).**

18 - ويقترح الأمين العام أيضاً في تقريره إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف لإدارة البرامج (ف-4) (المرجع نفسه، الفقرات 39-41) ليعمل رئيساً لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام داخل البعثة، الذي يُنفذ حتى الآن من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمقارنة لتكاليف كلا الترتيبين، تشير إلى أن تحويل موارد إدارة الإجراءات المتعلقة بالألغام من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى البعثة سيؤدي إلى انخفاض الاحتياجات بنحو 900 67 دولار في الفترة 2023/2022، بما في ذلك تطبيق معدل شواغر قدره 50 في المائة. غير أن اللجنة تلاحظ من المعلومات المقدَّمة إليها، عند الاستفسار، أنه بمجرد شغل الوظيفة، سيكون استخدام طريقة المساعدة المؤقتة العامة لعنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام أكثر تكلفة في الفترات المقبلة من الترتيب التعاقدي الحالي مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بحوالي 000 105 دولار في السنة، مع مراعاة معدل الشواغر المعمول به وعوامل تحديد التكلفة.

19 - وفي ما يتعلق بأنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام التي ستنفذها البعثة في 2023/2022، يشير الأمين العام في تقريره إلى أن تلك الأنشطة قد توقفت نتيجة للأعمال العدائية الجارية. ومع ذلك، ستواصل البعثة العمل مع الطرفين شرق الجدار الرملي من أجل جمع المعلومات عن مواقع الأعمال العدائية وعن الذخائر المستخدمة، بينما ستقوم القوات المسلحة الملكية المغربية، غرب الجدار الرملي، بأنشطة إزالة الألغام، بمساعدة تقنية تقدمها البعثة من خلال دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام (المرجع نفسه، الفقرة 8).

وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام لم تعلَّق بالكامل، ولكنها اقتصرت على تقديم الدعم في مسح الطرق ومواقع الحوادث، ودعم أعمال التحقيق في الهجمات المزعومة بواسطة قذائف جو – أرض، وزيادة الوعي بين السكان المحليين الذين يتنقلون شرق الجدار الرملي بالأخطار التي تشكلها الذخائر المتفجرة. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه عقب استئناف الأعمال العدائية، تركز عمل البعثة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام على تقديم الدعم للأنشطة المتصلة بشكل غير مباشر بإزالة الألغام وتوفير التدريب للتوعية بشأن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، وترى أن الأنشطة المقترحة يمكن أن يقوم بها موظف برتبة ف-3. لذلك، ومع أن اللجنة توصي بعدم إنشاء الوظيفة المؤقتة لموظف إدارة البرامج (ف-4)، فإنها توصي بإنشاء وظيفة مؤقتة واحدة لموظف إدارة البرامج (ف-3).** وتنظر اللجنة في المسائل المتصلة بأنشطة إزالة الألغام، بما في ذلك الرسوم الإدارية المدفوعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760).

20 - وفي ما يتعلق باقتراح إنشاء الوظيفة المؤقتة لمحلِّل البيانات (من متطوعي الأمم المتحدة) (A/76/692، الفقرتان 51 و 52)، يشير الأمين العام إلى أن الاقتراح مرتبط بخلية رصد الغش ومنع الخسائر في استهلاك الوقود المقترح إنشاؤها ضمن وحدة الوقود التابعة للبعثة. ويُقترح إنشاء وظيفة ثابتة مخصصة لمحلِّل بيانات من أجل إدارة الخلية وإجراء تحليل لاستهلاك الوقود ورصده باستخدام النظام الإلكتروني لإدارة الوقود، إذ أن الموظفين الحاليين في وحدة الوقود (موظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة، واثنان من متطوعي الأمم المتحدة) يقومون بأدوار ومسؤوليات أخرى في مجال إدارة الوقود. وتشير اللجنة الاستشارية إلى موافقتها في تقريرها السابق (انظر A/75/822/Add.5، الفقرة 24 (ب)) على توصية مجلس مراجعي الحسابات (A/75/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرة 275) بأن توفر الإدارة التدريب للموظفين في مجال تسجيل بيانات استهلاك الوقود ورصدها وتحليلها والتحقيق فيها. وأُبلغت اللجنة بأن البعثة درَّبت، كجزء من الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ توصية المجلس، موظفاً داخلياً مكلفاً بتحديد المعاملات غير العادية في النظام الإلكتروني لإدارة الوقود. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن التدريب قد قُدم أثناء بدء تعميم نظام إدارة الوقود وأن البعثة أبرمت اتفاقاً لمستوى الخدمات مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بانكوك للتدريب على تحليل البيانات، وتلقت هذا التدريب في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى حزيران/يونيه 2021. **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للبعثة أن تسعى إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في الإدارة الفعالة لاستهلاك الوقود، بما في ذلك في تحليل البيانات المتعلقة بالمعاملات غير المعاملات، في حدود الموارد المتاحة ومن خلال مواصلة تنمية مهارات الموظفين الحاليين وتدريبهم. لذلك، توصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة محلِّل البيانات المقترحة (من متطوعي الأمم المتحدة).**

معدلات الشواغر والوظائف الشاغرة

21 - يقدم الجدول أدناه موجزاً لمعدلات الشواغر بالنسبة للموظفين المدنيين المسجلة في الفترتين 2021/2020 و 2023/2022، وكذلك المعدلات المقترحة للفترة 2023/2022. وتلاحظ اللجنة الاستشارية تطبيق معدلات تختلف عن معدلات الشواغر الفعلية التي تشهدها الفترة الحالية، وهي المعدل المقترح البالغ 7,0 في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين ومعدل الشواغر البالغ 2,0 في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين

من فئة الخدمات العامة، مقارنة بالمعدلين الفعليين البالغين 8,5 في المائة و 5,0 في المائة، على التوالي، في 31 آذار/مارس 2022.

معدلات الشواغر

(بالنسبة المئوية)

الفئة	*المعدل المدرج في الميزانية للفترة 2021/2020*	*المعدل الفعلي للفترة 2021/2020*	*المعدل المدرج في الميزانية للفترة 2022/2021*	*المعدل الفعلي في 31 كانون الثاني/يناير 2022*	*المعدل الفعلي في 28 شباط/فبراير 2022*	*المعدل الفعلي في 31 آذار/مارس 2022*	*المتوسط الفعلي في 31 آذار/مارس 2022*	*المعدل المقترح للفترة 2023/2022*
الموظفون المدنيون								
الموظفون الدوليون	7,0	9,8	7,0	8,5	8,5	11,0	8,5	7,0
الموظفون الوطنيون								
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	–	–	–	–	–	–	–	2,0
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	2,0	1,9	2,0	11,8	9,9	9,9	5,0	2,0
متطوعو الأمم المتحدة	20,0	27,8	20,0	16,7	33,3	33,3	22,2	20,0
الأفراد المقدَّمون من الحكومات	90,0	100,0	90,0	100,0	100,0	100,0	100,0	90,0

22 - **وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها ومفاده أن معدلات الشواغر المقترحة ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى معدلات الشواغر الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي تقديم تبرير واضح بصورة منهجية في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة (انظر A/75/822/Add.5، الفقرة 20 و A/74/737/Add.1، الفقرة 16).**

23 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في 15 آذار/مارس 2022، كانت 28 وظيفة شاغرة (3 ف-5، و 1 ف-4، و 2 ف-3، و 17 من فئة الخدمات العامة الوطنية، و 5 من متطوعي الأمم المتحدة) وبأنه لم تكن هناك وظائف شاغرة لأكثر من سنتين. **واللجنة الاستشارية على ثقة بأن جميع الوظائف الشاغرة ستُملأ على وجه السرعة.**

24 - **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بتوصياتها الواردة في الفقرات 17 و 19 و 20 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين. وينبغي تبعاً لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.**

3 - التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات (2021/2020) (1)	النفقات (2021/2020) (2)	المخصصات (2022/2021) (3)	النفقات في 31 آذار/مارس 2022 (4)	تقديرات التكاليف (2023/2022) (5)	الفرق المبلغ (6)=(5)-(2)	الفرق النسبة المئوية (7)=(6)÷(3)
التكاليف التشغيلية							
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	26,5	–	13,5	4,3	13,5	–	–
السفر في مهام رسمية	659,7	324,8	521,8	336,0	629,8	108,0	20,7
المرافق والبنى التحتية	4 551,0	6 309,9	4 391,5	3 102,4	5 190,0	798,5	18,2
النقل البري	2 014,3	1 674,2	2 633,0	615,3	2 649,1	16,1	0,6
العمليات الجوية	13 361,4	9 942,3	10 433,6	10 074,8	11 270,7	837,1	8,0
العمليات البحرية	59,6	184,0	55,3	96,8	65,0	9,7	17,5
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2 760,0	3 027,2	2 841,1	2 040,9	2 902,6	61,5	2,2
الخدمات الطبية	154,7	163,6	172,0	142,7	249,9	77,9	45,3
المعدات الخاصة	–	–	100,0	–	–	(100,0)	(100,0)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	5 261,3	5 354,7	5 494,0	4 035,5	5 364,8	(129,2)	(2,4)
المشاريع السريعة الأثر	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	**28 848,5**	**26 980,7**	**26 655,8**	**20 448,7**	**28 335,4**	**1 679,6**	**6,3**

25 - تعكس الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية للفترة 2023/2022 زيادة صافية قدرها 600 679 1 دولار، أو 6,3 في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة 2022/2021. وتعكس الزيادة الصافية المقترحة لعام 2023/2022 انخفاض الاحتياجات من المعدات الخاصة واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، تقابله جزئياً الزيادات المقترحة تحت جميع فئات الكائنات الأخرى، باستثناء فئة الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية.

26 - **واللجنة الاستشارية غير مقتنعة اقتناعاً تاماً بأن المبررات المقدَّمة تبرّر الاحتياجات من الموارد الواردة أدناه، وتقدم الملاحظات والتوصيات التالية:**

(أ) *السفر في مهام رسمية* - يُقترح رصد اعتماد قدره 800 629 دولار للفترة 2023/2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 000 108 دولار، أو 20,7 في المائة، مقارنة بالمستوى المعتمد البالغ 800 521 دولار للفترة 2022/2021. ومن مجموع موارد السفر المقترحة للفترة 2023/2022، يُقترح رصد مبلغ 700 167 دولار للسفر في مهام رسمية والتدريب، مما يمثل زيادة قدرها 300 43 دولار، أو 34,8 في المائة، في حين بلغت النفقات الفعلية في 31 آذار/مارس 2022 ما مقداره 632 24 دولاراً. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الزيادة في احتياجات السفر تعزى إلى ارتفاع عدد الرحلات داخل منطقة البعثة للأنشطة العملياتية والتدريبية بسبب تخفيف القيود المفروضة على السفر بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (A/76/692، الفقرة 79). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة المقترحة

تعكس استئناف الرحلات الجوية الأسبوعية المنتظمة شرق الجدار الرملي لإجراء إصلاحات الصيانة عقب تخفيف قيود السفر المفروضة بسبب كوفيد-19، وكذلك الاحتياجات الجديدة للتدريب داخل البعثة على المهارات الإشرافية والنظام الإلكتروني لإدارة حصص الإعاشة، والتدريب الإلزامي خارج البعثة، بما في ذلك حلقات العمل المتعلقة بإدارة جودة حصص الإعاشة ومناولة البضائع الخطرة، والتي تعذر حضورها نتيجة لجائحة كوفيد-19. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أيضاً بأن البعثة قد عقدت اجتماعات ونظمت أنشطة تدريبية عن بُعد في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، مثل تنظيم البرنامج التوجيهي للبعثة على الإنترنت، وبأن استخدام التكنولوجيات الافتراضية قد أُخذ في الاعتبار عند تحديد مستوى الاحتياجات المتعلقة بالسفر المقترحة، حيث أُدمجت الاجتماعات والتداريب عبر الإنترنت إلى أقصى حد ممكن. **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي مواصلة تطبيق الدروس المستفادة خلال جائحة كوفيد-19، وتكرر التأكيد على ضرورة زيادة استخدام الاجتماعات الافتراضية وأدوات التدريب المنفّذ عبر الإنترنت، وضرورة إبقاء السفر لحضور حلقات العمل والمؤتمرات والاجتماعات عند الحد الأدنى، وتقديم تبريرات مفصلة في حال اقتراح مثل هذا السفر. ولذلك توصي اللجنة بعدم الموافقة على الزيادة المقترحة البالغة 000 108 دولار في الاعتماد المخصص للسفر في مهام رسمية (800 629 دولار)؛**

(ب) *المرافق والبنى التحتية* - يُقترح رصد اعتماد قدره 000 190 5 دولار للفترة 2023/2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 500 798 دولار، أو 18,2 في المائة، مقارنة بالمستوى المعتمد البالغ 500 391 4 دولار للفترة 2022/2021. ويُطلب رصد مبلغ قدره 500 625 1 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 000 934 دولار، أو 135,1 في المائة، لخدمات الصيانة، وذلك في المقام الأول لتغطية تكاليف عقد جديد لخدمات الدعم التقني من أجل صيانة وإصلاح مواقع الأفرقة شرق الجدار الرملي (انظر أيضاً A/76/692، الفقرة 80). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه عقب استئناف الأعمال العدائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أدت القيود المفروضة على التحركات الجوية والبرية إلى تعطيل أنشطة الصيانة المنتظمة في مواقع الأفرقة شرق الجدار الرملي، مما أدى إلى تقويض الفعالية العملياتية للبعثة. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن عقد خدمات الدعم التقني المقترح هو جزء من خطة طوارئ لوجستية ثلاثية المحاور لصيانة مواقع الأفرقة شرق الجدار الرملي (انظر A/76/692، الفقرة 29)، وتشمل ما يلي: (أ) "عمليات التحميل باستخدام الحبال" لنقل المعدات الثقيلة باستخدام الطائرات المروحية للأمم المتحدة؛ (ب) وعقد خدمات الدعم التقني الذي سيمكن البعثة من استقدام متعاقدين لمعالجة مسائل صيانة البنى التحتية وإصلاحها؛ (ج) وترتيبات مؤقتة مخصصة لضمان الاكتفاء الذاتي في مواقع الأفرقة الواقعة شرق الجدار الرملي. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن عقد الخدمات التقنية سيكون لمدة إجمالية قدرها ثلاث سنوات، قابلة للتجديد بزيادات سنوية، وسيغطي المجالات التي تتطلب وجود موظفي البعثة العاملين في مجالات الهندسة والنقل والإمدادات الأساسية. **وترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تحقيق مكاسب إضافية في الكفاءة ضمن التنفيذ العام لخطة الطوارئ اللوجستية الثلاثية المحاور لتلبية احتياجات البعثة من حيث صيانة البنى التحتية الحيوية وإصلاحها، وتوصي بإجراء تخفيض بنسبة 20 في المائة (700 159 دولار) عن الزيادة المقترحة تحت بند المرافق والبنى التحتية (500 798 دولار)؛**

(ج) *الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات* - تعكس الاحتياجات المقترحة بمبلغ 600 902 2 دولار زيادة صافية قدرها 500 61 دولار، أو 2,2 في المائة. وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى زيادة الاحتياجات لصيانة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (زيادة قدرها 600 64 دولار، أو 7,7 في المائة).

وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بالنهج العام للبعثة لاستبدال معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتقادمة، بما يشمل قائمة بالنظم والمعدات المتقادمة التي يتعين استبدالها، وتلاحظ أن ما يقرب من 40 في المائة من النظم والمعدات ذات الصلة قد عفا عليها الزمن وغدت بحاجة إلى استبدالها. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أيضاً بأن التحديث المقرر إجراؤه لستة أماكن لإيواء شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (انظر أيضاً A/76/692، الفقرة 28) سيجري في حدود الموارد المتاحة. **وترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تحقيق مكاسب إضافية في الكفاءة من خلال أعمال الصيانة المعقولة لمعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستبدالها بالشكل المناسب، وتوصي بعدم الموافقة على الزيادة المقترحة البالغة 500 61 دولار في الاعتماد المُدرج تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (600 902 2 دولار).**

27 - **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بتوصياتها الواردة في الفقرتين 24 و 26 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.**

خامسا - مسائل أخرى

التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي

28 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن النسبة الإجمالية للموظفين الإناث، بمن فيهن الموظفات المدنيات والأفراد العسكريين من الإناث، قد تزايدت على مدى السنوات الثلاث الماضية، وأن النسبة المئوية للموظفات داخل البعثة بلغت، في 28 شباط/فبراير 2022، 28 في المائة من مجموع الموظفين، وهو بالفعل أعلى من هدف التكافؤ المتوخى بلوغه وهو 25 في المائة المحدد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن تمثيل الإناث حسب الفئة للموظفين المدنيين كان على النحو التالي: 33 في المائة من الرتبة ف-5 وما فوقها، و 30 في المائة من الرتبة ف-1 إلى الرتبة ف-4، و 20 في المائة في فئة الخدمة الميدانية، و 0 في المائة في فئة الموظفين الفنيين الوطنيين، و 25 في المائة من فئة الخدمات العامة الوطنية، و 33 في المائة في فئة متطوعي الأمم المتحدة. وأُبلغت اللجنة أيضاً، عند الاستفسار، بأن تمثيل المجموعات الإقليمية من بين 75 موظفاً دولياً في البعثة كان، في 28 شباط/فبراير 2022، على النحو التالي: 26 من المجموعة الأفريقية، و 27 من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، و 12 من مجموعتي دول أوروبا الغربية والشرقية، و 8 من مجموعة أمريكا الشمالية، و 2 من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى النقيض من ذلك، كان التمثيل في 30 حزيران/يونيه 2021 كالتالي: 23 موظفاً من المجموعة الأفريقية، و 28 من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، و 13 من مجموعتي دول أوروبا الغربية والشرقية، و 10 من مجموعة أمريكا الشمالية، و 1 من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. **واللجنة الاستشارية ترحب بالتحسُّن المستمر في التوازن بين الجنسين داخل البعثة، وهي على ثقة من أن البعثة ستواصل أيضاً جهودها لتحسين التمثيل الجغرافي وستقدم المستجدات عن ذلك في تقاريرها المقبلة.** وتناقش اللجنة كذلك التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي في تقريرها عن القضايا الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760).

التعاون مع مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي

29 - تلاحظ اللجنة الاستشارية، من المعلومات التكميلية المقدَّمة إليها، اقتراح الأمين العام المتعلق بإدراج احتياج جديد في إطار الخدمات التعاقدية الفردية، من شأنه تغطية تكاليف متعاقد فردي محلي للمساعدة في إنجاز عبء العمل الكبير لقسم الموارد البشرية بالبعثة. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن العقد سيلزم لأداء المهام الاعتيادية، بتكلفة سنوية قدرها 800 12 دولار، لتلبية الاحتياجات التشغيلية للقسم. وفي ما يتعلق بأسباب هذه الزيادة في عبء العمل، قُدم إيضاح إلى اللجنة مفاده أنه بعد إعادة هيكلة البعثة ونقل مهام الدعم إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، كان من اللازم إنشاء حسابات متعددة لتحميل الملفات ذات الصلة إلى مركز الخدمات من أجل معالجة المعاملات المتعلقة بالموارد البشرية (مثل ما يتعلق بالإلحاق بالعمل، وانتهاء الخدمة، والسفر، وتمديد العقود، وما إلى ذلك)، والتي تتطلب بعد ذلك معالجة يدوية إضافية من قبل البعثة للوثائق المستلمة من مركز الخدمات. وقبل النقل، ستقوم البعثة بمعالجة هذه المعاملات مباشرة في نظام أوموجا، بدون الأوراق الإضافية المطلوبة للسماح للبعثة بالتعامل مع مركز الخدمات الإقليمي بطريقة "خط الخدمات". وأُبلغت اللجنة بأن نقل مهام معاملات الموارد البشرية من البعثة إلى مركز الخدمات الإقليمي لم يقلص بالتالي من عبء العمل في قسم الموارد البشرية، بل على العكس من ذلك، زاد من عبء العمل وأوقات التجهيز لكل معاملة. **واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمين العام سيجري استعراضاً آخر للقدرات والمعاملات والتحديات التشغيلية الحالية لقسم الموارد البشرية بالبعثة، بما في ذلك في إطار تعاونه مع مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، وسيقدم النتائج ذات الصلة بذلك في سياق مشروع الميزانية المقبل.**

الإدارة البيئية

30 - زُودت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بإيضاحات بشأن مشتريات البعثة السابقة والمقبلة من نظم الطاقة الشمسية. وأُبلغت اللجنة أن عشرة نظم بقدرة 100 كيلوواط تشتمل على الاحتياجات الكاملة من الطاقة الشمسية في البعثة وأن سبعة نظم قد اشتُريت حتى نهاية الفترة الحالية، ويعتزم شراء نظام ثامن للفترة 2023/2022 وشراء نظامين آخرين للفترة 2024/2023. وأُبلغت اللجنة كذلك، في ما يتعلق باستهلاك البنزين والزيوت ومواد التشحيم، بأنه من المتوقع أن تتحقق كفاءة تقديرية تبلغ 500 62 لتر من الوقود في الفترة 2023/2022 نتيجة لاستبدال مولد للطاقة يعمل بالديزل بنظام هجين للطاقة الشمسية يعمل بالديزل والطاقة الفولطاضوئية. وتلاحظ اللجنة من تقرير الأمين العام عن أداء الميزانية (A/76/529، الجدول، الصفحة 18)، أن درجة الإدارة البيئية للبعثة البالغة 51 للفترة 2021/2020 لم تعكس جملة أمور منها تأثير تركيب النظام على البصمة البيئية للبعثة بسبب التأخير في تسليمه نتيجة لجائحة كوفيد-19. وتلاحظ أيضاً أن البعثة تتوقع حدوث تحسن في درجة إدارتها البيئية من 63 للفترة الحالية 2022/2021 إلى 67 للفترة 2023/2022 (A/76/692، الجدول، الصفحة 20). **واللجنة الاستشارية على ثقة من أن البعثة ستقلِّل من بصمتها البيئية، بطرق منها التحسين المستمر لدرجة أدائها البيئي من خلال استخدام الطاقة الشمسية واعتماد أفضل ممارسات الإدارة البيئية، عند الاقتضاء، التي تستخدمها عمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام، ولا سيما قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (انظر A/75/822/Add.5، الفقرة 31، والقرار 294/74، الفقرة 17)، وأنها ستقدِّم آخر المستجدات عن التقدم الذي أحرزته في سياق مشروع الميزانية المقبل.**

سادسا - خاتمة

31 - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما في ما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/76/529). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 900 284 1 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة 400 274 1 دولار المتأتية من عائدات الاستثمار (400 46 دولار) والإيرادات الأخرى/المتنوعة (400 21 دولار) وإلغاء التزامات الفترة السابقة (600 206 1 دولار) للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021.**

32 - ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما في ما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/76/692). **ومع مراعاة ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها الواردة أعلاه وتقريرها عن القضايا الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760)، توصي اللجنة بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ 500 446 دولار من 200 039 61 دولار إلى 700 592 60 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً قدره 700 592 60 دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023.**